

البنك المركزي العراقي

القوائم المالية

(مترجمة عن النسخة الأصلية باللغة الانجليزية)

31 كانون الأول 2008

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى وزارة المالية الحكومة العراقية

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية المرفقة للبنك المركزي العراقي ("البنك")، والتي تشمل الميزانية كما في 31 كانون الأول 2008 وقوائم الدخل والتدفقات النقدية والتغيرات في العجز للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص لأهم السياسات المحاسبية والإيضاحات الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية

إن إعداد وعرض هذه القوائم المالية بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية هو من مسؤولية مجلس الإدارة. تتضمن هذه المسؤولية: تصميم وتنفيذ والمحافظة على نظم الرقابة الداخلية المعنية بإعداد وعرض القوائم المالية بصورة عادلة وخالية من أخطاء جوهرية، سواءً ناتجة عن تجاوزات أو أخطاء واختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المناسبة وإعداد التقديرات المحاسبية المعقولة في مثل تلك الظروف.

مسؤولية مدققي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه القوائم المالية استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها باستثناء الفقرات 1 إلى 8 التي تم نقاشها ادناه، لقد تمت أعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. تتطلب هذه المعايير منا الإلتزام بالأخلاقيات المهنية ذات العلاقة وأن نقوم بتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن القوائم المالية الموحدة خالية من أية أخطاء جوهرية.

تتطلب أعمال التدقيق القيام بإجراءات للحصول على أدلة تدقيق للمبالغ والإيضاحات المفصّل عنها في القوائم المالية الموحدة. إن اختيار الإجراءات المناسبة يعتمد على تقديراتنا المهنية بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواءً ناتجة عن تجاوزات أو أخطاء. وعند تقييم هذه المخاطر نضع في الاعتبار نظم الرقابة الداخلية المعنية بإعداد وعرض القوائم المالية بصورة عادلة لكي يتم تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في مثل تلك الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي مهني حول فعالية نظم الرقابة الداخلية للبنك. كما يتضمن التدقيق تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي أجراها مجلس الإدارة وكذلك تقييم العرض العام للقوائم المالية.

وباعتقادنا إن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتمكيننا من إبداء رأي تدقيق متحفظ حول هذه القوائم.

أساس إبداء الرأي المتحفظ

1. كما هو مبين في الإيضاح (5) حول القوائم المالية تتضمن القوائم المالية للبنك المركزي كما في 31 كانون الأول 2008 أرصدة قديمة قائمة في بنوك أجنبية بقيمة 1.885.604 مليون دينار عراقي (2007): 1.982.154 مليون دينار عراقي)، احتسب لها مخصص تدني بمبلغ 1.885.604 مليون دينار عراقي كما في 31 كانون الأول 2007 (2007: 1.982.152 مليون دينار عراقي). بالإضافة إلى ذلك، قام البنك المركزي خلال عامي 2005 و 2006 و 2007 بشطب أرصدة في بنوك أجنبية بمبلغ 1.071.942 مليون دينار عراقي. إن الحسابات التي تم إثبات مخصصات لها وتلك التي تم شطبها تتضمن أرصدة بقيمة 389.916 مليون دينار عراقي (2007: 404.443 مليون دينار عراقي) سبق وأن حولت من بنوك أجنبية معينة إلى حساب صندوق التنمية للعراق حسبما أقتضى قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1483 لعام 2003. لم تقم وزارة المالية بتأييد المبالغ التي يمكن استردادها من صندوق التنمية للعراق إلى البنك المركزي العراقي.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى وزارة المالية
الحكومة العراقية

2. كما هو مبين في الإيضاح (31) حول القوائم المالية، بلغت أرصدة الالتزامات الائتمانية خارج بنود الميزانية غير المسددة 130.251 مليون دينار عراقي (2007: 710.035 مليون دينار عراقي) و التي يظهر فيها البنك المركزي كضامن للمديونية بالإضافة إلى خطابات ضمان وكفالات متعلقة بالبنك المركزي ومؤسسات حكومية أخرى. نظراً لعدم دقة سجلات البنود خارج الميزانية وعدم توفر معلومات كافية لم يتمكن من توسيع إجراءات تدقيقنا للتأكد من صحة وقيمة هذه الأرصدة. إضافة إلى ذلك، فإن تأثير هذه البنود خارج الميزانية على القوائم المالية للبنك المركزي كما في 31 كانون الأول 2008، إن وجد، غير مؤكد ولا يمكن تحديد قيمته في هذه المرحلة.
3. كما هو مبين في الإيضاح (31) حول القوائم المالية، أقامت جهات مختلفة دعاوى قانونية في دول مختلفة ضد البنك المركزي لسداد ديون مستحقة على البنك المركزي ومؤسسات أخرى تابعة للحكومة العراقية بمبلغ 3.355.197 مليون دينار عراقي (2007: 3.719.761 مليون دينار عراقي). إن النتيجة النهائية لهذه الدعاوى القانونية وتأثيرها على القوائم المالية للبنك المركزي كما في 31 كانون الأول 2008، إن وجد، غيرت مؤكدة ولم يتم تقييمها واحتساب مخصص لها. لم نتلق أية تأييدات من المستشارين القانونيين للبنك المركزي، ونظراً لعدم توفر معلومات كافية لم يتمكن من توسيع إجراءات تدقيقنا للتأكد من مدى صحة هذه الدعاوى القانونية وتأثيرها على القوائم المالية كما في 31 كانون الأول 2008 إن وجد.
4. كما هو مبين في الإيضاح (13) حول القوائم المالية، لم نتسلم تأييدات و تسويات الحسابات الجارية لبعض البنوك المحلية كما في 31 كانون الأول 2008. نظراً لوجود ضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية، لم يتمكن من توسيع إجراءات تدقيقنا للتأكد من اكتمال وصحة أرصدة بعض الحسابات الجارية لدى البنوك المحلية و البالغة 3.038.876 مليون دينار عراقي (2007: 12.603.752 مليون دينار عراقي). قام البنك المركزي بإصدار تعليمات للبنوك المحلية تفرض غرامات على البنوك التي لا تقوم بتسوية وتأييد أرصدها مع البنك المركزي بشكل شهري. تعتقد إدارة البنك المركزي بأن إجراءات متابعة هذه التعليمات سوف تسرع تسوية حسابات البنوك المحلية في المستقبل القريب.
5. لم يتسلم البنك المركزي كشوفات حسابات الأرصدة المستحقة لوزارة المالية وبعض الجهات الحكومية الأخرى والتي تم الإفصاح عنها في الإيضاح (16) حول القوائم المالية والبالغة 13.118.708 مليون دينار عراقي (2007: 6.954.558 مليون دينار عراقي) و 286.738 مليون دينار عراقي (2007: 173.926 مليون دينار عراقي) على التوالي ولذلك لم يتم إجراء أية تسويات لهذه الحسابات كما في 31 كانون الأول 2008. لم نتسلم تأييدات لهذه الأرصدة كما في 31 كانون الأول 2008، ونظراً لوجود ضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لم يتمكن من توسيع إجراءات تدقيقنا لتأكيد اكتمال وصحة هذه الأرصدة كما في 31 كانون الأول 2008.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى وزارة المالية
الحكومة العراقية

6. بلغت الخسائر المتراكمة 2.311.087 مليون دينار عراقي كما في 31 كانون الأول 2008. كما زادت مطلوبات البنك المركزي عن موجوداته بمبلغ 2.017.544 مليون دينار عراقي كما في 31 كانون الأول 2008. كما هو مبين في الإيضاح (20) حول القوائم المالية، حتى تاريخ اعداد هذا التقرير وزارة المالية لم تقم بتغطية الخسائر المتراكمة.

7. نظراً لتعييننا كمدققين للبنك المركزي العراقي بعد تاريخ 31 كانون الاول 2008، لم نتمكن من مراقبة الجرد الفعلي للنقد في الصندوق بالعملات الأجنبية، والبالغ 3.818.111 مليون دينار عراقي والنقد بالدينار العراقي البالغ 3.543.793 مليون دينار عراقي في خزائن الفرع الرئيس وفرعي البصرة والموصل كما في 31 كانون الأول 2008. لم نتمكن من توسيع إجراءات تدقيقنا للتأكد من وجود ودقة هذه الأرصدة.

8. كما هو مبين في الإيضاح (14) حول القوائم المالية، قرر البنك المركزي إلغاء الاعتراف ببعض الأرصدة القديمة المستحقة للحكومات و البنوك الأجنبية من سجلاته. حقق البنك المركزي إيراداً بمبلغ 658.436 مليون دينار عراقي (2007: 9.044.072 مليون دينار عراقي) نتيجة لهذا الإلغاء على أن يتم إلغاء المبلغ المتبقي ضمن هذه المستحقات في المستقبل. يعتقد البنك المركزي بأن هذه الأرصدة تشكل التزاماً على وزارة المالية ضمن ديون العراق الخارجية. حتى تاريخ إعداد القوائم المالية، لم تقم وزارة المالية بتأييد إعفاء البنك المركزي من هذه الإلتزامات.

9. نتيجة لغياب وظيفة وهيكلية عمل إدارة المخاطر لدى البنك المركزي وضعف أنظمة الضبط والرقابة الداخلية فإن القوائم المالية المرفقة تفتقر إلى بعض الإيضاحات الواجبة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية والمتعلقة بمخاطر الإئتمان ومخاطر السيولة ومخاطر العملة ومخاطر أسعار الفائدة والمخاطر الأخرى والتي كان من الواجب إيضاها فيما لو تم تطبيق معيار التقارير المالية الدولية (7).

الرأي المتحفظ

في رأينا، باستثناء اثار هذه التسويات، ان وجدت، ربما تحديدها يكون ضروري لقناعتنا فيما يتعلق بهذه القضايا المشار اليها في الفقرات من 1 الى 8 اعلاه واهمال المعلومات المشار اليها في الفقرة 9، إن القوائم المالية للبنك المركزي العراقي تعبر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، عن المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2008 وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

فقرة توضيحية

كما هو مبين في الإيضاح (1) حول القوائم المالية، لا يسيطر البنك المركزي العراقي حالياً على الأمور الإدارية والمالية لفرعيه في أربيل والسليمانية، حيث أن هذين الفرعين يتبعان تقنياً للبنك المركزي العراقي ويتبعان في كافة الأمور الأخرى لحكومة كردستان الإقليمية ويتم تمويل عملياتهما من قبل تلك الحكومة. بالإضافة إلى ذلك لم يتسلم البنك المركزي القوائم المالية الخاصة بفرعيه في أربيل والسليمانية وليس لديه إطلاع على سجلاتهما المحاسبية، ولذلك فإن القوائم المالية المرفقة لا تتضمن القوائم المالية لفرعي السليمانية وأربيل. إن البنك المركزي ليس لديه أية معلومات لتقييم جوهريّة القوائم المالية للفرعين وتأثيرهما على القوائم المالية للبنك المركزي كما في 31 كانون الأول 2008. إضافة إلى ذلك تتضمن مطلوبات البنك المركزي كما في 31 كانون الأول 2008 حسابات جارية مستحقة لفرعي السليمانية وأربيل بمبلغ 1.096.061 مليون دينار عراقي والتي لم يتم تسويتها أو تأييدها من قبل الفرعين.

بغداد - العراق

31 كانون الثاني 2010

البنك المركزي العراقي

الميزانية

كما في 31 كانون الأول 2008

2007	2008	إيضاحات	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي		
			الموجودات
191.943	191.458	3	احتياطي للذهب
8.161.679	21.114.348	4	النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية
5.615.788	8.500.492	5	أرصدة لدى البنوك
24.004.486	28.593.822	6	سندات خزينة محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
4.688.201	3.969.090	7	أرصدة لدى وزارة المالية
2.448.770	2.313.054	8	استثمارات العملات الأجنبية لدى صندوق النقد الدولي
22.417	33.904	9	الممتلكات والمعدات
11.896	49.320	10	موجودات أخرى
45.145.180	64.765.488		مجموع الموجودات
			المطلوبات والعجز
			المطلوبات
15.632.225	21.304.418	11	النقد المصدر للتداول
2.745.675	2.223.931	12	سندات الخزينة المصدرة
18.613.785	26.147.184	13	ودائع البنوك المحلية
2.532.582	238.720	14	مستحقات حكومات وبنوك أجنبية
2.101.595	2.109.164	15	أرصدة صندوق النقد الدولي
7.743.114	14.642.326	16	أرصدة مؤسسات حكومية
289.494	117.289	17	مطلوبات أخرى
49.658.470	66.783.032		
			العجز
100.000	100.000	18	رأس المال
2.100	2.100	19	احتياطي عام
191.928	191.443	19	احتياطي إعادة تقييم الذهب
(4.807.318)	(2.311.087)	20	الخسائر المتراكمة
(4.513.290)	(2.017.544)		
45.145.180	64.765.488		مجموع المطلوبات والعجز

د. سنان صهرية لشمس
المحافظ

مدير الحسابات
٢٠١٠/١٤١٢

تعتبر الإيضاحات من رقم 1 إلى رقم 31 جزءاً من القوائم المالية

2007	2008	إيضاحات	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي		
			الإيرادات
1.459.158	1.305.400	21	فوائد دائنة
(1.377.728)	(864.132)	22	فوائد مدينة
81.430	441.268		صافي إيرادات الفوائد
454.942	615.085	23	إيرادات الرسوم والعمولات
32.869	(485)	19	ريح إعادة تقييم الذهب
44.745	977.528	24	استرداد مخصصات
15.935	8.292		إيرادات أخرى
629.921	2.041.688		
			المصروفات
8.915	18.915		نفقات الموظفين
653	1.001		استهلاكات
1.065.034	120.556		خسارة تحويل العملات الأجنبية
22.957	63.896		المصاريف الإدارية والعمومية
38	10	5	ودائع مشطوبة لدى بنوك أجنبية
1.097.597	204.378		
9.044.072	658.436	14	إلغاء الاعتراف بأرصدة مستحقة لدائنين خارجيين
8.576.396	2.495.746		صافي ربح السنة

البنك المركزي العراقي

قائمة التغيرات في العجز

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2008

المجموع	خسائر متراكمة	احتياطي إعادة تقييم الذهب	احتياطي عام	رأس المال	إيضاحات
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
					الرصيد كما في 31 كانون الأول 2007
(4.513.290)	(4.807.318)	191.928	2.100	100.000	
2.495.746	2.495.746	-	-	-	ربح السنة
-	485	(485)	-	-	احتياطي إعادة تقييم الذهب للسنة
					19
(2.017.544)	(2.311.087)	191.443	2.100	100.000	الرصيد في 31 كانون الأول 2008
(13.189.186)	(13.350.845)	159.059	2.100	500	الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2007
8.576.396	8.576.396	-	-	-	ربح السنة
-	(32.869)	32.869	-	-	احتياطي إعادة تقييم الذهب للسنة
99.500			-	99.500	18
					الزيادة في رأس المال
(4.513.290)	(4.807.318)	191.928	2,100	100.000	الرصيد في 31 كانون الأول 2007

تعتبر الإيضاحات من رقم 1 إلى رقم 31 جزءاً من القوائم المالية

البنك المركزي العراقي

قائمة التدفق النقدي

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2008

2007	2008	إيضاحات	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي		
8.576.396	2.495.746		الأنشطة التشغيلية
			صافي الربح للسنة
			تعديلات:
(9.044.072)	(658.436)	14	أثر إلغاء الاعتراف بأرصدة دائنين خارجيون
653	1.001		استهلاكات
(32.869)	485		احتياطي إعادة تقييم الذهب
38	10		الودائع المشطوبة في البنوك الأجنبية
(98.412)	(97.262)		استرداد مخصصات
(598.266)	1.741.544		الربح التشغيلي قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
			التغير في الموجودات والمطلوبات
(5.231.415)	(2.787.452)	5	أرصدة لدى البنوك
(921.448)	(1.635.426)		أرصدة حكومات وبنوك أجنبية
719.271	719.111		أرصدة لدى وزارة المالية
71.070	(37.424)	10	موجودات أخرى
(442.318)	(172.205)		مطلوبات أخرى
7.464.934	7.533.399		ودائع البنوك المحلية
3.715.670	5.672.193		النقد المصدر للتداول
(654.934)	7.569		أرصدة صندوق النقد الدولي
1.438.346	6.899.212		أرصدة مؤسسات حكومية
5.560.910	17.940.521		صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية
			الأنشطة الاستثمارية
(3.971.133)	(4.589.336)		شراء استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
501.465	135.716		استثمارات العملات الأجنبية لدى صندوق النقد الدولي
(1.056)	(12.488)	9	شراء ممتلكات ومعدات
(3.470.724)	(4.466.108)		صافي التدفق النقدي المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
			الأنشطة التمويلية
1.113.375	(521.744)		سندات خزينة مصدرة
99.500	-		رأس المال
1.212.875	(521.744)		صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية
3.303.061	12.952.669		صافي الزيادة (النقص) في النقد وما في حكمة
4.858.618	8.161.679		النقد وما في حكمة في بداية السنة
8.161.679	21.114.348	4	النقد وما في حكمة، في نهاية السنة

تعتبر الإيضاحات من رقم 1 إلى رقم 31 جزءاً من القوائم المالية

1. الأنشطة

تأسس البنك المركزي العراقي (مؤسسة حكومية) بموجب قانون البنك المركزي المعدل رقم (43) لسنة 1947. ويقوم بأداء أنشطته بموجب قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004 الصادر من سلطة الائتلاف المؤقتة.

إن الأهداف الأساسية للبنك المركزي العراقي هي تحقيق استقرار الأسعار المحلية والمحافظة على استقرارها، وتطوير نظام مالي سوقي مستقر وتنافسي. وبناء على هذه الأهداف يعمل البنك المركزي لتشجيع التنمية المستدامة واستثمار الموارد والنمو في العراق.

وفقاً لقانون البنك المركزي العراقي تشتمل الأنشطة الرئيسية للبنك المركزي والتي يمارسها لتحقيق أهدافه على ما يلي:

- أ- وضع وتنفيذ سياسة نقدية، بما في ذلك سياسة سعر الصرف.
- ب- حفظ وإدارة جميع الاحتياطيات الأجنبية والعراقية الرسمية، عدا عن الأرصدة العاملة الخاصة بالحكومة العراقية.
- ج- حفظ الذهب وإدارة احتياطيات الذهب الخاصة بالحكومة العراقية.
- د- توفير خدمات السيولة للبنوك.
- هـ- إصدار وإدارة العملة العراقية.
- و- إنشاء ومراقبة وتطوير نظم مدفوعات سليمة وفعالة.
- ز- إصدار التراخيص أو التصاريح للبنوك وتنظيم عمل البنوك والإشراف عليها.

يقع المقر الرئيسي للبنك المركزي في بغداد وله أربعة فروع في كل من البصرة والموصل وأربيل والسليمانية. لا يمتلك البنك المركزي سيطرة على الشؤون المالية والإدارية لفرعي أربيل والسليمانية، حيث أن هذين الفرعين يتبعان تقنياً للبنك المركزي ويتبعان في كافة الأمور الأخرى لحكومة كردستان الإقليمية ويتم تمويلهما من قبل هذه الحكومة.

نتيجة لذلك ليس للبنك المركزي إطلاع على السجلات المحاسبية لفرعيه في أربيل والسليمانية. إن القوائم المالية المرفقة لا تتضمن القوائم المالية لفرعي أربيل والسليمانية. وليس لدى البنك المركزي أية معلومات لتقييم أهمية القوائم المالية للفرعين وتأثيرهما على القوائم المالية للبنك المركزي كما في 31 كانون الأول 2008 و 2007.

2. السياسات المحاسبية

2.1 أسس إعداد القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الذهب الذي تم قياسه حسب القيمة العادلة.

يتم عرض القوائم المالية بالدينار العراقي الذي يمثل العملة المستخدمة لتعاملات البنك وإعداد التقارير المالية، ويتم تدوير كافة المبالغ في القوائم المالية إلى أقرب مليون دينار عراقي باستثناء ما يشار إليه ضمن القوائم المالية.

2.1.1 التقيد بالنظم و التعليمات

لقد تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، باستثناء الأمور الرئيسية التالية:

- إن القوائم المالية للبنك المركزي العراقي لا تتضمن القوائم المالية لفرعي السليمانية وأربيل.
- القوائم المالية لا تتضمن بعض الإفصاحات المتعلقة بمخاطر السيولة، ومخاطر العملات الأجنبية، ومخاطر أسعار الفائدة والمخاطر الأخرى التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية حسب متطلبات معيار التقارير المالية الدولية رقم (7).
- لا تتضمن القوائم المالية بعض الإفصاحات المتعلقة بالأدوات المالية والتي تتطلب الإفصاح عنها وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولية رقم (7). ويتطلب هذا المعيار إفصاحات تمكن مستخدم القوائم المالية من تقييم جوهرية الأدوات المالية وطبيعة ومدى المخاطر الناتجة عن هذه الأدوات.
- الأرصدة المستحقة للحكومات والبنوك الأجنبية مدرجة بالكلفة حيث لا يمكن قياس قيمة هذه الأرصدة بصورة موثوقة باستخدام مبدأ الفائدة الفعلية حسب متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم

39.

2.2 التقديرات المحاسبية الهامة

إن إعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة البنك القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في مبالغ الموجودات والمطلوبات المالية والإفصاح عن الالتزامات المحتملة أن تطرأ. كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة. فيما يلي أهم هذه التقديرات:

2.2.1 القيمة العادلة للأدوات المالية

في حال عدم توفر القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية بتاريخ الميزانية عن طريق الأسعار المعلنة أو التداول النشط لبعض الأدوات المالية يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام نماذج التسعير حيث يتم الحصول على المعلومات من ملاحظة السوق، في حال تعذر ذلك فإن تحديد القيمة العادلة يتطلب درجة من التقدير والاجتهاد.

2.2.2 تدني قيمة القروض و السلف

يقوم البنك بمراجعة القروض والسلف عند اصدار القوائم المالية وتقدير الحاجة إلى تسجيل مخصص تدني في قائمة الدخل بناء على تقديرات الإدارة لمبالغ و فترات التدفقات النقدية المستقبلية. إن هذه التقديرات مبنية بشكل رئيسي على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وأن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

بالإضافة إلى المخصص الناتج عن تقييم القروض والسلف الهامة بشكل منفرد، يقوم البنك باثبات مخصص عام لانخفاض القيمة للقروض والسلف غير المتعثرة والتي تكون مخاطر تعثرها أكبر مما كانت عليه وقت انشائها.

2.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية

فيما يلي ملخصاً لأهم السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية:

2.3.1 تحويل العملة الأجنبية

يتم عرض القوائم المالية بالدينار العراقي الذي يمثل العملة المستخدمة لتعاملات البنك وإعداد التقارير المالية، يتم تسجيل المعاملات بالعملة الأجنبية بأسعار الصرف السائدة في وقت إجراء المعاملات. يتم تحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملة الأجنبية إلى الدينار العراقي بأسعار الصرف السائدة في تاريخ الميزانية ويتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل.

2.3.2 الذهب

تم اظهار الذهب على أساس سعر الإغلاق في سوق لندن للذهب كما في 31 كانون الأول 2008. يحتفظ البنك المركزي بالذهب كجزء من إدارة الاحتياطي الأجنبي ولا يوجد نية في الوقت الحالي لاستبعاده. يتم إظهار أية أرباح أو خسائر ناتجة عن إعادة تقييم الذهب بسعر السوق في قائمة الدخل. يتم الإفصاح عن احتياطي الربح المتراكم من إعادة التقييم في بند منفصل ضمن قائمة التعبير في العجز.

2.3.3 الأدوات المالية – الأعراف والقياس

■ استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

إن الاستثمارات المصنفة كاستثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق تكون لها قيم ثابتة أو يمكن تحديدها وتكون ذات تاريخ استحقاق محدد تتجه نية الإدارة إلى الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق. تدرج هذه الاستثمارات بالتكلفة المطفأة باستخدام مبدأ الفائدة الفعلية، ناقصاً مخصص انخفاض القيمة.

▪ الإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية والقروض والسلف

إن الإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية والقروض والسلف هي موجودات مالية ذات مدفوعات ثابتة ومحددة ولها تاريخ استحقاق ثابت وغير متداولة في سوق نشط أو مصنفة كموجودات متاحة للبيع أو للمناجزة أو موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. يتم تقييم الإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية والقروض والسلف بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة بعد تنزيل أية مخصصات لتدني القيمة المستقبلية وأية مبالغ تم إطفائها. يتم تسجيل الإطفاءات ضمن بند الفوائد الدائنة في قائمة الدخل، كما يتم الاعتراف بالخسائر الناتجة عن تدني القيمة في بند مصروف مخصص الخسائر الائتمانية ضمن قائمة الدخل.

2.3.4 إلغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية

▪ الموجودات المالية

يقوم البنك بإلغاء الاعتراف بالأصل المالي (أو جزء من الأصل) عندما:

- تنتهي مدة الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي؛ أو
 - يقوم البنك بنقل الحقوق التعاقدية باستلام التدفقات النقدية للأصل المالي، أو في حال احتفظ البنك بالحقوق التعاقدية باستلام التدفقات النقدية للأصل المالي لكنه تحمل التزاماً بدفع التدفقات النقدية للمستلمين.
 - قيام البنك بنقل جميع مخاطر وعوائد ملكية الأصل المالي، أو إذا لم يقم البنك بنقل جميع مخاطر ملكية الأصل المالي بشكل جوهري ولكن لم يحتفظ بالسيطرة على الأصل.
- إذا لم يقم البنك بنقل أو الاحتفاظ بجميع مخاطر وعوائد ملكية الأصل بشكل جوهري ولكنه احتفظ بالسيطرة على الأصل المنقول، فإنه يستمر بالإعتراف بالأصل المنقول إلى حدود مشاركته المستمرة في التحكم بالأصل. إن المشاركة المستمرة (والتي تأخذ شكل الضمان) للبنك تقاس بمدى تعرض البنك للتغيرات في قيمة الأصل المنقول. عندما تتخذ المشاركة المستمرة شكل ضمان للأصل المنقول، يكون مدى المشاركة المستمرة للبنك هو مبلغ الأصل أو الحد الأعلى للمقابل المستلم الذي قد يطلب من البنك تسديده ("مبلغ الضمان")، أيهما أقل.

▪ المطلوبات المالية

يتم استبعاد الإلتزام المالي عند انقضائه أو إلغائه أو انتهاء مدته. عند استبدال الإلتزام المالي الحالي بآخر وبشروط مختلفة، يتم اعتبار هذا التعديل على أنه انقضاء للإلتزام المالي الأصلي واعتراف بالإلتزام المالي جديد ويتم الاعتراف بالفرق كربح أو خسارة في قائمة الدخل.

2.3.5 اتفاقيات إعادة الشراء و إعادة الشراء العكسي

يستمر الاعتراف في القوائم المالية بالموجودات المباعة والتي تم التعهد المتزامن بإعادة شرائها في تاريخ مستقبلي. تدرج المبالغ المقابلة والتي تتضمن الفائدة المستحقة، للمبالغ المستلمة لهذه العقود ضمن الميزانية

"كتأمينات نقدية على موجدات معارة و اتفاقيات إعادة شراء"، تعكس جوهرها الاقتصادي كقروض للبنك. يتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء كمصروف فوائد يستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. في حال وجود حق للمشتري بالتصرف بهذه الموجودات (بيع أو إعادة رهن) فيتم إعادة تصنيفها في بند مستقل كموجودات مالية مرهونة.

وبالعكس، الموجودات المشتراه مع التعهد المتزامن بإعادة بيعها في تاريخ مستقبلي محدد فلا يتم الاعتراف بها في الميزانية. وتدرج المبالغ المدفوعة المتضمنة الفوائد المستحقة المتعلقة بهذه كتأمينات نقدية على موجدات مستعارة و اتفاقيات إعادة شراء معكوس". يتم معالجة الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع كإيرادات فوائد تستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

2.3.6 انخفاض قيمة الموجودات المالية

يقوم البنك في تاريخ الميزانية بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض قيمة الأصل المالي أو مجموعة الأصول المالية. تتخضع قيمة الأصل المالي أو مجموعة الأصول المالية إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض القيمة نتيجة لواحد أو أكثر من الأحداث (خسارة) التي وقعت بعد الإعراف الأولي بالأصل ويكون لحدث الخسارة أثر على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي أو مجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بموثوقية. تشمل الأدلة الموضوعية مؤشرات تدل على أن المقترض أو مجموعة المقترضين يواجهون صعوبة مالية كبيرة، أو إخلال وتقصير في دفع الفائدة أو المبلغ الأصلي أو مواجهة احتمال كبير للإفلاس أو إعادة الهيكلة أو إشارة المعلومات المتوفرة إلى وجود انخفاض قابل للقياس في التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مثل الزيادة الحادة في الدفعات المؤجلة أو الظروف الاقتصادية التي يزداد معها احتمال تعثر السداد.

■ أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية و قروض و سلف العملاء

بالنسبة لأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية وقروض و سلف العملاء المسجلة بالتكلفة المطفأة، يقوم البنك أولاً بتقييم ما إذا كان يوجد دليل موضوعي على انخفاض القيمة بشكل منفرد للأصول المالية التي تعتبر هامة بشكل منفرد، وبشكل جماعي بالنسبة للأصول المالية التي لا تعتبر هامة بشكل منفرد. إذا قام البنك بتقدير عدم وجود دليل موضوعي على انخفاض القيمة لأصل مالي تم تقييمه بشكل منفرد، سواء كان ذو أهمية أم لا، يقوم البنك بتضمين الأصل في مجموعة من الأصول المالية ذات صفات متشابهة لمخاطر الائتمان ويتم تقييمهم بشكل مجمع لانخفاض القيمة. لا تشمل الأصول التي يتم تقييمها بشكل منفرد لانخفاض القيمة والتي يتم أو يستمر الاعتراف بخسائر إنخفاض القيمة الخاصة بها في الأصول التي تم تقييمها لانخفاض القيمة بشكل مجمع.

في حال وجود دليل موضوعي على حدوث خسارة، يتم قياس مبلغ الخسارة على أنه الفرق بين المبلغ المسجل للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة (باستثناء خسائر الائتمان المستقبلية التي لم تتحقق بعد). يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال مخصص الخسائر الائتمانية ويتم الاعتراف بمبلغ

الخسارة ضمن قائمة الدخل. يستمر البنك بتسجيل الفوائد المستحقة على قيمة الأصل المتناقصة المثبتة في السجلات بطريقة معدل الفائدة الفعلي.

يتم اطفاء قيمة القرض بالاضافة إلى قيمة المخصص المتعلق به وذلك عند وجود دليل موضوعي على عدم إمكانية استرداد قيمة الأصل، إضافة إلى استحقاق جميع الضمانات أو نقل ملكيتها لصالح البنك. في حالة زيادة أو انخفاض القيمة التقديرية لخسارة الانخفاض في السنوات اللاحقة نتيجة لأي سبب، يتم تخفيض أو زيادة خسائر الانخفاض و ذلك عن طريق تعديل حساب مخصص الانخفاض. في حالة قيام البنك بتحصيل أي من المبالغ التي تم التخصيص لها مسبقاً يتم تسجيل عملية الاسترداد ضمن قائمة الدخل.

يتم خصم القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة باستخدام سعر الفائدة الفعلي الأصلي. إذا كان للقرض سعر فائدة متغير، يكون معدل الخصم لقياس أي خسائر انخفاض قيمة هو سعر الفائدة الفعلي الحالي. يتم عكس حساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي المضمون بالرهن من خلال التدفقات النقدية التي يمكن أن تنتج عن الرهن مطروحاً منها تكاليف الحصول على الضمان الإضافي وبيعه.

ولغرض التقييم الجماعي لانخفاض القيمة، يتم تجميع الأصول المالية المتشابهة في مخاطر الائتمان (على أساس تقييم مخاطر الائتمان أو عملية التصنيف التي تتناول نوع الأصل والصناعة والموقع الجغرافي ونوع الضمان الإضافي ووضع استحقاق الدفع سابقاً والعوامل الأخرى ذات الصلة).

يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية في مجموعة الأصول المالية التي يتم تقييمها بشكل جماعي على أساس الخبرة للأصول التي لها خصائص مخاطر ائتمان متشابهة لتلك التي في المجموعة. يتم تعديل تاريخ الخسائر على أساس المعلومات الحالية المتاحة لعكس آثار الظروف الحالية التي لم تؤثر على الفترة التي يستند إليها تاريخ الخسائر. وتعكس تقديرات التغيرات في التدفقات النقدية المستقبلية، وتتسجم مع التغيرات في المعلومات الحالية المنظورة ذات العلاقة من فترة إلى أخرى (مثل التغيرات في معدلات البطالة، أو أسعار الممتلكات أو أسعار السلع أو العوامل الأخرى التي تشير إلى الخسائر المتكبدة في المجموعة وأهميتها). تتم مراجعة المنهجية والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية بشكل منتظم لتقليل الاختلافات بين تقديرات الخسائر وتجارب الخسارة الفعلية.

▪ الموجودات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

يقوم البنك في تاريخ كل ميزانية بعمل تقييم إفرادي لتحديد مدى توافر دليل موضوعي معقول على وجود خسائر انخفاض. في حالة توفر دليل منطقي على وجود خسارة انخفاض يتم الاعتراف بمبلغ الخسارة على أساس الفرق بين قيمة الأصل الدفترية و القيمة التقديرية الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة. يتم تنزيل تخفيض القيمة الدفترية للأصل في السجلات و يتم تسجيل الخسارة في قائمة الدخل. عند زيادة أو انخفاض القيمة التقديرية لخسائر الانخفاض في السنوات اللاحقة نتيجة لأي سبب يتم تخفيض أو زيادة خسائر الانخفاض وذلك عن طريق تعديل حساب خسائر انخفاض الموجودات المالية.

2.3.7 التفاضل

يتم اجراء تفاضل بين الموجودات المالية و المطلوبات المالية واطهار المبلغ الصافي في الميزانية فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة لتسويتها على أساس التفاضل او يكون تحقق الموجودات و تسوية المطلوبات في نفس الوقت.

2.3.8 تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف

يتم الاعتراف بالإيراد فقط عندما يكون من المحتمل أن المنافع الاقتصادية سوف تتدفق إلى البنك و من الممكن قياسها بشكل معقول، فيما يلي المقاييس المتبعة للإعتراف بالإيراد:

■ الفوائد الدائنة و المدينة

فيما يتعلق بالأدوات المالية المقيمة بالتكلفة المطفأة والأدوات المالية التي تتقاضى فائدة ، يتم تحقق الفوائد الدائنة و المدينة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية والتي تمثل النسبة الفعلية للنقد الذي سوف يتم استلامه خلال العمر الافتراضي للأداة المالية.

إذا قام البنك بمراجعة تقديراته الخاصة بالمدفوعات أو المقبوضات، فإنه يعدل المبلغ المسجل للموجودات أو المطلوبات المالية ليعكس التدفقات النقدية المقدرة الفعلية والمعدلة. ويعيد البنك حساب المبلغ المسجل من خلال حساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بسعر الفائدة الفعلي للأداة المالية، ويتم الاعتراف بالتعديل على أنه دخل أو مصروف. عندما يتم تخفيض قيمة الأصل المالي أو مجموعة الأصول المالية المشابهة نتيجة لخسارة انخفاض القيمة، يتم الاعتراف بدخل الفائدة باستخدام سعر الفائدة الفعلي الأصلي على القيمة المسجلة المعدلة.

■ العمولات الدائنة

العمولات الدائنة المتحققة من الخدمات المقدمة خلال فترة زمنية معينة ويتم الاعتراف بها كإيراد على أساس الفترات الزمنية. تتضمن هذه العمولات إيرادات العمولات وإدارة الموجودات وإيرادات عمولات الاستشارات.

2.3.9 النقد وما في حكمه

يمثل النقد النقد والارصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة اشهر، تتضمن النقد والأرصدة لدى البنك المركزي والأرصدة لدى المصارف والمؤسسات المالية بعد تنزيل ودائع المصارف والمؤسسات المالية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المقيدة.

2.3.10 ممتلكات ومعدات ومشاريع قيد التنفيذ

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم واي تدني في قيمتها، ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للإستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها باستخدام النسب السنوية التالية:

20 سنة	المباني
5 سنوات	وسائط النقل
من 3 إلى 5 سنوات	أثاث ومعدات أخرى

عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الدخل.

يتم مراجعة العمر الإنتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل عام، فإذا كانت توقعات العمر الإنتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً يتم تسجيل التغيير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغيير في التقديرات.

يتم استبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها او عندما لا يعود أي منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها او من التخلص منها.

2.3.11 انخفاض قيم الموجودات غير المالية

يقوم البنك في تاريخ القوائم المالية بتقييم ما إذا كان هناك مؤشر على إمكانية انخفاض قيمة الأصل وفي حالة وجود أي مؤشر، يقوم البنك بتقدير المبلغ القابل للإسترداد للأصل. يقوم البنك بتقدير قيمة الأصل القابلة للإسترداد. في حال تبين أن قيمة الأصل المسجلة أكبر من القيمة القابلة للإسترداد يتم الاعتراف بانخفاض قيمة الأصل حتى تساوي القيمة القابلة للإسترداد.

في تاريخ كل ميزانية يتم تقييم فيما إذا كانت هناك دلائل على أن خسارة انخفاض تم الاعتراف بها في السنوات السابقة لأصل معين باستثناء أن الشهرة لم تعد موجودة أو أنها قد انخفضت، وإذا وجدت هذه الحالة، يقوم البنك بتقييم المبلغ القابل للإسترداد لذلك الأصل.

يجب عكس خسارة الانخفاض المعترف بها لأصل فقط إذا كان هناك تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد مبلغ الأصل القابل للإسترداد منذ الإعتراف بأخر خسارة في انخفاض القيمة، وإذا كانت الحالة كذلك يجب زيادة المبلغ المسجل للأصل إلى مبلغه القابل للإسترداد.

2.3.12 المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزام حالي (قانوني أو فعلي) ناتج عن أحداث سابقة وأن تسديد هذا الالتزام محتمل ويمكن قياس قيمته بشكل يعتمد عليه.

2.3.13 حسابات مدارة لصالح الغير

و تمثل الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة ولا تعتبر ضمن موجودات البنك في الميزانية.

2.3.14 العملة المصدرة

يلتزم البنك اتجاه العملة الورقية النقدية والمسكوكات المعدنية المصدرة كعملية قانونية في العراق بموجب قانون البنك المركزي لسنة 2004 بالقيمة الاسمية. الأوراق النقدية والمسكوكات المعدنية المصدرة التي يتم إعادتها إلى البنك يتم تخفيضها من رصيد العملة المصدرة. أي عملة ورقية أو مسكوكات معدنية غير مصدرة تم إعادتها محتفظ بها في خزائن البنك لا يتم إظهارها في القوائم المالية. تكلفة طباعة العملة الورقية وسك المسكوكات يتم تسجيلها في قائمة الدخل عند حدوثها.

2.3.15 ودائع واحتياطيات البنوك المحلية

تظهر ودائع واحتياطيات البنوك المحلية بالكلفة، بعد تنزيل المبالغ المعاد دفعها.

2.3.16 أرصدة الحكومات والبنوك الأجنبية

تظهر المبالغ المستحقة إلى حكومات وبنوك أجنبية بالكلفة بعد تنزيل المبالغ المعاد دفعها، حيث أنه لا يمكن قياسها بطريقة يعتمد عليها بالتكلفة المطفأة كما في 31 كانون الأول 2008.

3 احتياطي الذهب

2007	2008	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	احتياطي الذهب في خزينة البنك المركزي
139.646	139.294	احتياطي الذهب لدى بنك التسويات الدولي
52.036	51.904	مسكوكات ذهبية في خزينة البنك المركزي
261	260	
191.943	191.458	

4 نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية

2007	2008	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	نقد في الصندوق
1.657.215	3.818.111	حساب جاري لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك
288	324	ودائع لليلة واحدة لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك
6.060.993	6.101.934	حساب جاري لدى بنك الامارات العربية المتحدة المركزي
443.183	6.292.931	حساب جاري لدى بنك فرنسا
-	7.127	حساب ودايع لدى بنك فرنسا
-	4.893.921	
8.161.679	21.114.348	

5 أرصدة لدى البنوك

2007	2008	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	أرصدة لدى بنوك محلية
15.643	12.157	حسابات جارية لدى بنوك أجنبية
672.673	78.899	ودائع لأجل لدى بنوك أجنبية
4.936.341	8.417.593	ودائع مجمدة متقادمة لدى بنوك أجنبية
1.982.154	1.885.604	
7.606.811	10.394.253	
(8.871)	(8.157)	مخصص تدني الارصدة لدى بنوك محلية
(1.982.152)	(1.885.604)	مخصص خسائر تدني الارصدة لدى بنوك أجنبية
5.615.788	8.500.492	

أصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم 1483 لسنة 2003 والذي يلزم جميع الدول الأعضاء التي يوجد لديها أموال أو غيرها من الموجودات المالية أو الموارد الاقتصادية الخاصة بالحكومة العراقية السابقة أو الخاصة بهيئاتها أو مؤسساتها أو وكالاتها الحكومية الواقعة خارج العراق كما في 22 أيار 2003 بأن تقوم بتجميد هذه الأموال أو غيرها من الموجودات المالية أو الموارد الاقتصادية وأن تحولها فوراً إلى صندوق التنمية

للعراق، ما لم تكن هذه الأرصدة أو غيرها من الموجودات المالية أو الموارد الاقتصادية نفسها موضوعاً لرهن أو حكم قضائي أو إداري أو تحكيمي.

طلب مجلس الوزراء العراقي بتاريخ 22 تشرين الثاني 2005 من وزارة المالية اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة جميع أرصدة البنك المركزي لدى البنوك الأجنبية التي تم تحويلها إلى صندوق التنمية للعراق بموجب قرار مجلس الأمن الدولي 1483 لسنة 2003. حتى تاريخ إصدار القوائم المالية لم تقم وزارة المالية بتأييد المبالغ التي قد يتم إعادتها من صندوق التنمية للعراق إلى البنك المركزي والبالغة 389.916 مليون دينار عراقي ما يعادل 333 مليون دولار أمريكي. (2007: 440.437 مليون دينار عراقي ما يعادل 332 مليون دولار أمريكي).

نتيجة لعدم توفر المعلومات الكافية لم يقم البنك المركزي بإعداد كشوفات التسوية الخاصة ببعض الودائع المجمدة والمتقدمة لدى البنوك الأجنبية كما في 31 كانون الأول 2008.

6 سندات خزينة محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

2007	2008	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
24.224.670	27.211.496	بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك*:
(220.184)	(48.390)	القيمة الاسمية
24.004.486	27.163.106	خصم غير مطفاً
-	1.438.813	بنك فرنسا**:
-	(8.097)	القيمة الاسمية
-	1.430.716	خصم غير مطفاً
24.004.486	28.593.822	

*سندات الخزينة هي أدوات دين مصدرة من قبل خزينة الولايات المتحدة الأمريكية ويتم شراؤها عن طريق بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك. لسندات الخزينة مواعيد استحقاق أصلية تتراوح ما بين 38 يوم وحتى 183 يوم، يتم شراء سندات الخزينة بخصم من القيمة الاسمية ولا يتم دفع أي فائدة على القيمة الاسمية قبل تاريخ الاستحقاق. إن الفائدة هي الفرق بين سعر شراء السند والمبلغ المسدد عند الاستحقاق أو البيع قبل الاستحقاق. تتجه نية إدارة البنك المركزي إلى الاحتفاظ بجميع سندات الخزينة حتى تاريخ الاستحقاق.

**سندات الخزينة هي أدوات دين مصدرة ويتم شراؤها عن طريق بنك فرنسا. لسندات الخزينة مواعيد استحقاق أصلية تتراوح ما بين 87 يوم وحتى 144 يوم، يتم شراء سندات الخزينة بخصم من القيمة الاسمية ولا يتم دفع أي فائدة على القيمة الاسمية قبل تاريخ الاستحقاق. إن الفائدة هي الفرق بين سعر شراء السند

والمبلغ المسدد عند الاستحقاق أو البيع قبل الاستحقاق. تتجه نية إدارة البنك المركزي إلى الاحتفاظ بجميع سندات الخزينة حتى تاريخ الاستحقاق.

فوائد سندات الخزينة التي استحققت خلال العام تم الإفصاح عنها في الإيضاح رقم (21) حول القوائم المالية.

7 مستحقات من وزارة المالية

2007	2008	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	أرصدة لدى وزارة المالية
4.674.704	3.955.519	فوائد لمستحقة
13.497	13.571	
<u>4.688.201</u>	<u>3.969.090</u>	

تم توقيع اتفاقية إعادة جدولة بين البنك المركزي ووزارة المالية بتاريخ 21 شباط 2006 لسداد رصيد مستحق بمبلغ 5.393.890 مليون دينار عراقي للبنك المركزي كما في 31 كانون الأول 2005. يتم سداد المبلغ على 30 قسط ربع سنوي متساوي بقيمة 179.796 مليون دينار عراقي لكل قسط. وبفائدة سنوية مقدارها 5% على الرصيد القائم استحق القسط الأول بتاريخ 31 آذار 2006.

يتم تمويل الأقساط من قبل وزارة المالية من خلال إصدار سندات خزينة مدتها سنة كل ثلاثة أشهر وتحمل فائدة سنوية بنسبة 5% والتي يمكن للبنك المركزي بيعها للبنوك المحلية من خلال المزادات.

8 الاستثمارات بالعملة الأجنبية لدى صندوق النقد الدولي

2007		2008		
مليون دينار عراقي	حقوق السحب الخاصة	مليون دينار عراقي	حقوق السحب الخاصة	
2.279.177	1.188.400.000	2.145.295	1.188.400.000	حصة الإشتراك لدى صندوق النقد الدولي
169.593	88.428.615	167.759	92.931.442	حقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي
<u>2.448.770</u>	<u>1.276.828.615</u>	<u>2.313.054</u>	<u>1.281.331.442</u>	

9 الممتلكات والمعدات

2007	2008	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
20.494	20.494	أراضي
458	458	مباني
4.149	4.009	أثاث ومعدات
847	1.280	وسائل نقل
25.948	26.241	كلفة الممتلكات والمعدات
(3.650)	(2.232)	الاستهلاك المتراكم
119	9.895	مشروع تحت التنفيذ
22.417	33.904	صافي القيمة الدفترية

10 الموجودات الأخرى

2007	2008	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
113.183	142.710	فوائد مستحقة
4.500	4.137	حسابات معلقة
4.863	2.669	قروض الموظفين
273	280	أخرى
122.819	149.796	
(110.923)	(100.476)	مخصص تدني
11.896	49.320	

خلال عام 2008، قام البنك المركزي العراقي بتسجيل مخصص تدني للموجودات الأخرى التالية:

2007	2008	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
106.423	96.339	فوائد مستحقة
4.500	4.137	حسابات معلقة
110.923	100.476	

11 النقد المصدر للتداول

2007	2008	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	مسكوكات المعدنية
5.421	5.371	العملة الورقية
15.626.804	21.299.047	
15.632.225	21.304.418	

12 سندات الخزينة المصدرة

2007	2008	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	القيمة الاسمية
2.875.481	2.315.780	خصم غير مطفاً
(129.806)	(91.849)	
2.745.675	2.223.931	

يتم بيع سندات الخزينة للبنوك المحلية من خلال المزاد بسعر فائدة يتراوح ما بين 7% و 16% وفقاً للتعليمات الصادرة من البنك المركزي.

يتم إصدار سندات الخزينة بفترات استحقاق أصلية تبلغ سنة أوسنة أشهر. قام البنك المركزي خلال عام 2008 بإصدار سندات خزينة بمبلغ 2.315.780 مليون دينار عراقي.

إن الغرض من إصدار سندات الخزينة هو التحكم بالسيولة في السوق.

13 ودائع البنوك المحلية

2007	2008	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	حسابات جارية
14.189.450	23.352.744	ودائع لأجل
4.400.508	2.770.809	أخرى
23.827	23.631	
18.613.785	26.147.184	

وفقاً لتعليمات البنك المركزي، يجب على جميع البنوك العاملة في العراق الاحتفاظ باحتياطي قانوني لدى البنك المركزي يعادل 25% من مجموع ودائع العملاء لديها بالدينار العراقي والعملات الأجنبية باستثناء البنوك الحكومية التي يجب أن تحتفظ بقيمة 75% من ودائع العملاء بالدينار العراقي والعملات الأجنبية. تتضمن الحسابات الجارية للبنوك المحلية لدى البنك المركزي رصيداً للاحتياطي القانوني بمبلغ 19.993.801 مليون دينار عراقي كما في 31 كانون الأول 2008 (2007: 12.084.441 مليون دينار عراقي). لا تستحق على حسابات الاحتياطي القانوني لدى البنك المركزي أية فوائد.

يتضمن رصيد الودائع والاحتياطيات القانونية للبنوك المحلية كما في 31 كانون الأول 2008 أرصدة بالدولار الأميركي بمبلغ 1.543.131.722 دولار أمريكي (ما يعادل 1.805.464 مليون دينار عراقي) (2007): 1,526,441,576 دولار أمريكي، ما يعادل 1,877,522 مليون دينار عراقي).

14 أرصدة حكومات وبنوك أجنبية

2007	2008	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
2.107.721	153.719	أرصدة الحكومات الأجنبية والمؤسسات المالية*
423.686	82.190	حسابات جارية مدينة
1.175	2.811	أخرى
2.532.582	238.720	

* خلال 2007 و 2008، قرر البنك المركزي إلغاء الاعتراف ببعض الأرصدة القديمة المستحقة للحكومات و البنوك الأجنبية من سجلاته. حقق البنك المركزي إيراداً بمبلغ 658.436 مليون دينار عراقي (2007): 9.044.072 مليون دينار عراقي) نتيجة لهذا الإلغاء على أن يتم إلغاء المبلغ المتبقي لهذه المستحقات في المستقبل. يعتقد البنك المركزي بأن هذه الأرصدة تشكل التزاماً على وزارة المالية ضمن ديون العراق الخارجية. حتى تاريخ إعداد القوائم المالية، لم تقم وزارة المالية بتأييد إعفاء البنك المركزي من هذه الإلتزامات.

15 مستحقات صندوق النقد الدولي

2007		2008		
مليون دينار عراقي	حقوق السحب الخاصة	مليون دينار عراقي	حقوق السحب الخاصة	
131.304	68.463.800	123.591	68.463.800	تخصيصات حقوق السحب الخاصة
1.967.070	1.015.649.429	1.979.750	1.014.329.000	ضمانات صندوق النقد الدولي العملة المحتفظ بها:
				حساب صندوق النقد الدولي رقم
3.197	1.650.571	5.799	2.971.000	(1) ويشمل تعديلات تقييم العملة
				حساب صندوق النقد الدولي رقم (2)
24	12.580	24	12.580	ويشمل تعديلات تقييم العملة
2.101.595	1.085.776.380	2.109.164	1.085.776.380	

تمثل حقوق السحب الخاصة والبالغة 68.463.800 حقوق سحب خاصة تخصيصات جمهورية العراق لدى صندوق النقد الدولي. يتم توزيع حقوق السحب الخاصة بناءً على مساهمة الدول الأعضاء في دائرة حقوق السحب الخاصة التابعة لصندوق النقد الدولي في تاريخ التوزيع.

16 أرصدة مؤسسات حكومية

2007	2008	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
6.954.558	13.118.708	أرصدة وزارة المالية
203.177	371.352	أرصدة مؤسسات حكومية أخرى
524.681	1.096.061	أرصدة فرعي السليمانية وأربيل
4.375	1.875	قرض من بنك حكومي محلي
56.323	54.330	أخرى
7.743.114	14.642.326	

لم يستلم البنك المركزي كشف حساب الأرصدة المستحقة لوزارة المالية وفرعي السليمانية وأربيل كما في 31 كانون الأول 2008. لم يستلم البنك المركزي كشف حساب لجزء من الرصيد المستحق لمؤسسات حكومية أخرى بمبلغ 286.738 مليون دينار عراقي. وبناءً على ذلك لم يقم البنك المركزي بإجراء تسويات لهذه الحسابات كما في 31 كانون الأول 2008.

17 مطلوبات أخرى

2007	2008	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
242.459	43.686	فوائد مستحقة غير مدفوعة
5.748	1.746	ذمم دائنة
(32.109)	6.020	أرصدة الحسابات المتبادلة مع الفروع
60.438	49.004	الأرصدة المعلقة*
10.026	10.026	مخصصات متنوعة
2.932	6.807	أخرى
289.494	117.289	

* تمثل الحسابات المعلقة أرصدة مطلوبات لم تتم تسويتها كما في 31 كانون الأول 2008. لم يتم تحديد أثر تسوية هذه الأرصدة على القوائم المالية كما في 31 كانون الأول 2008.

18 رأس المال

وفقاً للمادة 5 من قانون البنك المركزي العراقي لسنة 2004، يتكون رأس المال المصرح به للبنك المركزي 100.000 مليون دينار عراقي يدفع بالكامل من قبل جمهورية العراق مقابل 100% من أسهم البنك المركزي. تملك جمهورية العراق حصرياً أسهم البنك المركزي ولا يمكن تحويل ملكيتها أو رهنها. لا يتم توزيع أية أرباح مقابل هذه الأسهم.

خلال كانون الثاني 2007، قامت وزارة المالية بتغطية رأس المال غير المدفوع للبنك بمبلغ 99.500 مليون دينار عراقي وفقاً لقانون البنك المركزي لسنة 2004.

19 الاحتياطات

وفقاً للمادة 5 من قانون البنك المركزي العراقي لسنة 2004 يجب على البنك المركزي الاحتفاظ باحتياطي عام واحتياطي للأرباح غير المتحققة والاحتياطات الأخرى التي تتطلبها معايير التقارير المالية الدولية.

بلغ احتياطي إعادة تقييم الذهب 191.443 مليون دينار عراقي. يمثل هذا المبلغ ما يلي:

2007	2008	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
159.059	191.928	احتياطي إعادة تقييم الذهب في بداية السنة
32.869	(485)	ربح إعادة تقييم الذهب للسنة
191.928	191.443	احتياطي إعادة تقييم الذهب في نهاية السنة

20 الخسائر المتراكمة

وفقاً للمادة 5 من قانون البنك المركزي العراقي لسنة 2004، فإن صافي الخسارة التشغيلية يتم قيده على حساب الاحتياطي العام حتى يستنفذ ومن ثم يتم استخدام رأس المال لتغطية الخسارة. حتى تاريخ إعداد هذه القوائم المالية لم يصدر مجلس إدارة البنك المركزي قراراً حول هذه الخسائر. إن رصيدي الاحتياطي العام و رأس المال لا يكفيان لتغطية رصيد الخسائر المتراكمة.

وفقاً للمادة 5 من قانون البنك المركزي العراقي لسنة 2004، عند زيادة قيمة مطلوبات البنك المركزي عن قيمة الموجودات يقوم مجلس الإدارة بتقييم الوضع وإصدار تقرير حول أسباب وقيمة العجز. إذا قرر مجلس الإدارة وبالتشاور مع وزير المالية حاجة البنك المركزي إلى زيادة رأس المال فيتم طلب الزيادة لتدفع بالنيابة عن جمهورية العراق. عند تلقي هذا الطلب، يقوم وزير المالية خلال مدة لا تزيد عن شهرين بالطلب إلى الجهة المفوضة عن جمهورية العراق الموافقة على زيادة رأس مال البنك المركزي بالمبلغ المطلوب وخلال الفترة المطلوبة.

21 فوائد دائنة

2007	2008	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
937.329	697.066	سندات الخزينة
155.927	291.539	الأرصدة لدى البنوك
256.049	220.780	أرصدة لدى وزارة المالية
82.721	82.020	الودائع لليلة واحدة
27.132	13.995	أخرى
1.459.158	1.305.400	

22 فوائد مدينة

2007	2008	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
752.576	465.752	ودائع لأجل للبنوك المحلية
73.285	-	قروض الحكومات والمؤسسات المالية الأجنبية
502.258	388.303	سندات الخزينة المصدرة
49.609	10.077	أخرى
1.377.728	864.132	

23 صافي إيرادات الرسوم والعمولات

2007	2008	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
454.942	615.085	إيرادات عمولات ورسوم
454.942	615.085	

تتضمن إيرادات العمولات لعام 2008 عمولات بقيمة 494.112 مليون دينار عراقي ناتجة عن أوامر التحويل الصادرة عن وزارة المالية من حساب صندوق التنمية للعراق إلى حسابها الجاري في البنك المركزي. يقوم البنك المركزي العراقي بشراء الدولار الأمريكي من وزارة المالية مقابل عمولة تبلغ 1% من سعر الصرف المستخدم لتحويل المبلغ المطلوب إلى الدينار العراقي.

24 استرداد مخصصات

2007	2008	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
-	(871.614)	استرداد مخصص من وزارة المالية*
(44.745)	(105.914)	أخرى
(44.745)	(977.528)	

* يمثل هذا المبلغ مخصص مسترد بمبلغ 871.614 مليون دينار عراقي من وزارة المالية يتعلق بالخسارة الحاصلة عام 2004 نتيجة سحب العملة العراقية القديمة من التداول واطار العملة العراقية الجديدة.

25 الضرائب

وفقاً للمادة 44 من قانون البنك المركزي العراقي لسنة 2004 فإن البنك المركزي معفى من الضريبة على الدخل أو الأرباح وبعض الضرائب والرسوم الجمركية الأخرى.

26 القيمة العادلة للأدوات المالية

إن القيم العادلة للأدوات المالية في الميزانية العمومية لا تختلف جوهرياً عن قيمتها الدفترية باستثناء ما يلي:

- الرصيد المستحق من وزارة المالية والذي تقاس قيمته العادلة باستخدام سعر خصم مناسب.
- أرصدة الحكومات والبنوك الأجنبية وأرصدة المؤسسات الحكومية لا يمكن قياس قيمتها العادلة نتيجة لعدم توفر المعلومات الكافية.

27 مخاطر الائتمان والتركز في الموجودات والمطلوبات وبنود خارج الميزانية

27.1 مقدمة

لا يمتلك البنك المركزي العراقي وظيفة رسمية تعنى بإدارة المخاطر. تتركز مهام إدارة المخاطر بتقديم إطار عمل مستقل لإعداد التقارير ومراقبة والسيطرة على كافة المخاطر وتقييم مدى التعرض للمخاطر وتقييم الأداء وفرض ومراقبة التركيزات والمحددات المالية الأخرى بالإضافة إلى القيام باختبارات الحساسية وخطط الطوارئ.

27.2 مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم التزام أحد أطراف الأدوات المالية من الوفاء بالتزاماته الأمر الذي ينتج عنه تحمل الطرف الآخر لخسائر مالية . إن الحد الأعلى لمخاطر الائتمان التي يمكن أن يتعرض لها البنك المركزي ينحصر في مبالغ الميزانية العمومية للبنك المركزي بالإضافة إلى الالتزامات المبينة في الإيضاح (35) حول القوائم المالية. لا يقوم البنك بتقييم مخاطر الائتمان بشكل رسمي.

يظهر التركيز عندما تدخل مجموعة من الأطراف المتعاملة في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة بنفس المنطقة الجغرافية ، أو عندما تكون لها نفس السمات الاقتصادية مما يؤثر على مقدرتها للوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حالة بروز تغيرات اقتصادية أو سياسية أو أي تغيرات أخرى . يعطى التركيز مؤشراً للتأثر النسبي في أداء البنك تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع أعمال أو منطقة جغرافية معينة.

- يمارس البنك المركزي أنشطته في منطقة جغرافية واحدة هي العراق. إن الوضع السياسي غير المستقر في المنطقة قد يؤثر سلباً على أنشطة البنك المركزي.
- يمثل الدولار الأمريكي جزءاً هاماً من موجودات البنك بالعملة الأجنبية.
- يستثمر البنك جزءاً هاماً من موجوداته في دولة واحدة وهي الولايات المتحدة الأمريكية.
- يمثل الدولار الأمريكي العملة الوحيدة التي يقوم البنك المركزي باستثمار موجوداته الأجنبية بها.
- تمثل الودائع و الاحتياطيات النقدية للبنوك المحلية الحكومية 87% من الودائع النقدية واحتياطيات البنوك المحلية كما في 31 كانون الأول 2008 (2007: 96%)

إن التعرضات الائتمانية القصوى هي وفق الجدول التالي دون الأخذ بالاعتبار أية ضمانات أو تحسينات ائتمانية أخرى:

الحد الأقصى للتعرض لمخاطرة الائتمان		
2007	2008	إيضاح
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
6.504.464	17.296.237	4 نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
5.615.788	8.500.492	5 أرصدة لدى البنوك
24.004.486	28.593.822	6 سندات خزينة
4.688.201	3.969.090	7 أرصدة لدى وزارة المالية
2.448.770	2.313.054	8 استثمارات العملات الأجنبية لدى صندوق النقد الدولي
11.896	49.320	10 موجودات أخرى
43.273.605	60.722.015	المجموع
710.035	130.251	31 التعهدات
710.035	130.251	المجموع
43.983.640	60.852.266	إجمالي المخاطر الائتمانية

إن التعرض الأقصى للمخاطر بالنسبة للبنك المركزي العراقي يتمثل بمبالغ الميزانية والتعهدات الموضحة في الإيضاح (31) حول القوائم المالية.

كما في 31 كانون الأول 2008 إن الالتزامات التي من المحتمل أن تطرأ، إذا وجدت، لا يمكن تحديدها أو قياسها بسبب عدم توفر المعلومات الكافية كما هو موضح في الإيضاح (31) حول القوائم المالية.

فيما يلي توزيع الموجودات والمطلوبات والبنود خارج الميزانية العمومية حسب الموقع الجغرافي:

2008			
التزامات ائتمانية	مطلوبات	موجودات	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
-	64.340.075	7.967.608	العراق
130.251	2.442.957	56.797.880	دول أخرى
130.251	66.783.032	64.765.488	
2007			
التزامات ائتمانية	مطلوبات	موجودات	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
-	44.744.943	6.519.649	العراق
710.035	4.913.527	38.625.531	دول أخرى
710.035	49.658.470	45.145.180	

27.3 مخاطر السوق

تنتج مخاطر السوق من التغير في أسعار الفائدة، أسعار صرف العملات وأسعار الأسهم. لم يحدد البنك المركزي حدوداً لقيمة المخاطر التي يمكن قبولها.

27.4 مخاطر أسعار الفائدة

تنتج مخاطر سعر الفائدة من احتمال التغيرات في أسعار الفائدة التي تؤثر على الربحية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية. إن البنك معرض لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لوجود تفاوت في إعادة تسعير فوائد مبالغ الموجودات والمطلوبات. إن البنك معرض لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لوجود تفاوت في إعادة تسعير فوائد الموجودات والمطلوبات. لم يقيم البنك المركزي بتحديد مستويات لمخاطر أسعار الفائدة ولم يحدد قيمة فجوات أسعار الفائدة كما في 31 كانون الأول 2008. قام البنك المركزي خلال عام 2008 بتخفيض سعر فائدة الودائع لأجل، بحيث تتراوح أسعار الفائدة على الودائع لأجل ما بين 13% و 14% و 15% للإيداع لمدة 7 يوم و 14 يوم و 30 يوم على التوالي.

البنك المركزي العراقي

إيضاحات حول القوائم المالية

31 كانون الأول 2008

المجموع	بنود بدون فائدة	أكثر من سنة	من 6 أشهر إلى سنة	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من شهر إلى 3 أشهر	أقل من شهر واحد	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
							الموجودات
191.458	191.458	-	-	-	-	-	احتياطي الذهب
21.114.348	3.818.112	-	-	-	-	17.296.236	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
8.500.492	4.000	-	-	-	8.496.492	-	أرصدة لدى البنوك
28.593.822	-	-	-	25.408.424	3.185.398	-	سندات الخزينة
3.969.090	13.571	3.236.334	359.593	179.796	179.796	-	أرصدة لدى وزارة المالية
2.313.054	1.836.426	-	-	-	476.628	-	استثمارات بعملة أجنبية لدى صندوق النقد الدولي
33.904	33.904	-	-	-	-	-	ممتلكات ومعدات
49.320	49.320	-	-	-	-	-	موجودات أخرى
64.765.488	5.946.791	3.236.334	359.593	25.588.220	12.338.314	17.296.236	مجموع الموجودات
							المطلوبات
21.304.418	21.304.418	-	-	-	-	-	النقد المصدر للتداول
2.223.931	-	-	388.655	1.835.276	-	-	سندات الخزينة المصدرة
26.147.184	25.187.650	-	-	-	-	959.534	ودائع البنوك المحلية
238.720	156.530	-	-	-	82.190	-	مستحقات حكومات وبنوك أجنبية
2.109.164	1.979.751	-	-	-	129.413	-	أرصدة صندوق النقد الدولي
14.642.326	14.640.451	-	-	-	1.875	-	أرصدة مؤسسات حكومية
117.289	117.289	-	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
66.783.032	63.386.089	-	388.655	1.835.276	213.478	959.534	مجموع المطلوبات
(2.017.544)	(2.017.544)	-	-	-	-	-	العجز
64.765.488	61.368.545	-	388.655	1.835.276	213.478	959.534	مجموع المطلوبات والعجز
-	(55.421.754)	3.236.334	(29.062)	23.752.944	12.124.836	16.336.702	فرق حساسية عناصر الميزانية
-	-	55.421.754	52.185.420	52.214.482	28.461.538	16.336.702	فرق الحساسية التراكمي

إن فجوة أسعار الفوائد للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2007 هي كما يلي:

المجموع	بنود بدون فائدة	أكثر من سنة	من 6 أشهر إلى سنة	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من شهر إلى 3 أشهر	أقل من شهر واحد	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
191.943	191.943	-	-	-	-	-	الموجودات
8.161.679	1.657.215	-	-	-	-	6.504.464	احتياطي الذهب
5.615.788	6.774	-	-	-	5.609.014	-	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
24.004.486	-	-	11.921.059	11.137.387	946.040	-	أرصدة لدى البنوك
4.688.201	13.498	3.955.519	359.593	179.795	179.796	-	سندات الخزينة
2.448.770	1.951.032	-	-	-	497.738	-	أرصدة لدى وزارة المالية
22.417	22.417	-	-	-	-	-	استثمارات بعملة أجنبية لدى صندوق النقد الدولي
11.896	11.896	-	-	-	-	-	ممتلكات ومعدات
45.145.180	3.854.775	3.955.519	12.280.652	11.317.182	7.232.588	6.504.464	موجودات أخرى
							مجموع الموجودات
							المطلوبات
15.632.225	15.632.225	-	-	-	-	-	النقد المصدر للتداول
2.745.675	-	-	351.493	2.394.182	-	-	سندات الخزينة المصدرة
18.613.785	14.213.277	-	-	-	1.870.653	2.529.855	ودائع البنوك المحلية
2.532.582	2.108.896	-	-	-	423.686	-	مستحقات حكومات وبنوك أجنبية
2.101.595	1.967.070	-	-	-	134.525	-	أرصدة صندوق النقد الدولي
7.743.114	7.738.739	-	-	-	4.375	-	أرصدة مؤسسات حكومية
289.494	289.494	-	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
49.658.470	41.949.701	-	351.493	2.394.182	2.433.239	2.529.855	مجموع المطلوبات
(4.513.290)	(4.513.290)	-	-	-	-	-	العجز
45.145.180	37.436.411	-	351.493	2.394.182	2.433.239	2.529.855	مجموع المطلوبات والعجز
-	(33.581.636)	3.955.519	11.929.159	8.923.000	4.799.349	3.974.609	فرق حساسية عناصر الميزانية
-	-	33.581.636	29.626.117	17.696.958	8.773.958	3.974.609	فرق الحساسية التراكمي

27.5 مخاطر العملات

تتمثل مخاطر العملة في خطر أن تنذبذب قيمة الأدوات المالية نتيجة للتقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية. يعتبر البنك المركزي الدينار العراقي عملته الرسمية. ليس للبنك المركزي سياسة لتحديد أسقف للمراكز حسب العملة. ولم تحتسب قيمة مراكز العملات كما في 31 كانون الأول 2008. إن جزءاً هاماً من موجودات البنك المركزي بالعملات الأجنبية كما في 31 كانون الأول 2008 محتفظ بها بالدولار الأمريكي.

يحتفظ البنك المركزي بالمراكز التالية للعملات الأجنبية كما في 31 كانون الأول 2008:

2007	2008	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	دولار أمريكي
24.580.577	38.200.724	وحدات السحب الخاصة
347.175	203.890	يورو
3.617.806	11.656.477	أخرى
1.359.686	1.493.322	
29.905.244	51.554.413	

27.6 مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم مقدرة البنك المركزي على الوفاء بمطلوباته عندما يحين موعد استحقاقها. لا يوجد لدى البنك المركزي سياسة رسمية لمواجهة مخاطر السيولة.

هنالك ترتيبات ما بين البنك المركزي ووزارة المالية لتحسين وضع السيولة بالعملات الأجنبية وذلك من خلال تمويل حاجات وزارة المالية من العملة المحلية مقابل تحويلات وزارة المالية إلى البنك المركزي بالدولار الأمريكي.

لم يتم تحديد قيمة استحقاقات موجودات ومطلوبات البنك المركزي بناء على الترتيبات التعاقدية للسداد كما في 31 كانون الأول 2008 و31 كانون الأول 2007. إن كافة موجودات البنك المركزي إما متداولة أو بدون فترة استحقاق محددة، باستثناء سندات الخزينة والرصيد المستحق من وزارة المالية حيث يتم استحقاقهما كما في 31 كانون الأول وفقاً للتوزيع التالي:

2008

المجموع	أكثر من سنة	من 6 أشهر إلى سنة واحدة	من 3 إلى 6 اشهر	من شهر إلى 3 أشهر	شهر واحد	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
28.593.822	-	-	25.408.424	3.185.398	-	سندات خزينة
3.969.090	3.236.408	359.593	179.796	193.293	-	أرصدة وزارة المالية
<u>32.562.912</u>	<u>3.236.408</u>	<u>359.593</u>	<u>25.588.220</u>	<u>3.378.691</u>	<u>-</u>	

2007

المجموع	أكثر من سنة	من 6 أشهر إلى سنة واحدة	من 3 إلى 6 اشهر	من شهر إلى 3 أشهر	شهر واحد	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
24.004.486	-	-	11.888.515	8.477.873	3.638.098	سندات خزينة
4.688.201	3.955.519	359.593	179.796	193.293	-	أرصدة وزارة المالية
<u>28.692.687</u>	<u>3.955.519</u>	<u>359.593</u>	<u>12.068.311</u>	<u>8.671.166</u>	<u>3.638.098</u>	

إن جميع مطلوبات البنك المركزي كما في 31 كانون الأول 2008 و 31 كانون الأول 2007 ليس لها تواريخ استحقاق محددة باستثناء الودائع لأجل الخاصة بالبنوك المحلية باستحقاقات أصلية ما بين 7 إلى 30 يوم.

إن موعد سداد الأقساط والمبلغ الذي يمكن سداده من الرصيد المستحق للحكومات والبنوك الأجنبية البالغ 238.720 مليون دينار عراقي غير مؤكدة.

28 التحليل القطاعي

معلومات القطاعات الأساسية

لا تعمل إدارة البنك على تنظيم عمليات البنك المركزي العراقي في قطاعات أعمال.

معلومات القطاعات الثانوية

يزاول البنك المركزي أعماله جغرافياً في سوق واحدة هي العراق، ولكن للبنك المركزي موجودات ومطلوبات في دول أخرى. فيما يلي ملخص لإجمالي موجودات ومطلوبات البنك المركزي في العراق وفي الدول الأخرى وإجمالي الإيرادات المحققة في العراق وفي الدول الأخرى:

2008			
المجموع	البلدان الأجنبية	العراق	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
3.564.741	1.848.969	1.715.772	الإيرادات
64.756.488	56.797.880	7.967.608	إجمالي الموجودات
66.783.032	2.442.957	64.340.075	إجمالي المطلوبات
2007			
المجموع	البلدان الأجنبية	العراق	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
11.051.721	10.762.753	288.968	الإيرادات
45.145.180	38.625.531	6.519.649	إجمالي الموجودات
49.658.470	4.913.527	44.744.943	إجمالي المطلوبات

29 المعاملات مع جهات ذات علاقة

إن البنك المركزي هو مؤسسة حكومية لها معاملات مع بنوك حكومية والوزارات ومؤسسات حكومية أخرى ضمن أعمالها الاعتيادية وبأسعار الفائدة والعمولة التجارية. المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والمدرجة في الميزانية العمومية وبيان الدخل هي كما يلي:

2007	2008	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
		الموجودات
771	-	نقد لدى بنوك حكومية محلية
4.688.201	3.969.090	مستحقات من وزارة المالية
8.871	8.156	مستحقات من بنك حكومي
4.697.843	3.977.246	
		المطلوبات
16.983.420	23.298.103	إداعات واحتياطيات بنوك محلية حكومية
6.954.557	13.118.708	مستحقات إلى وزارة المالية
794.668	2.305.924	مستحقات إلى مؤسسات حكومية
4.375	1.875	قرض من مصرف الرافدين
24.737.020	38.724.610	
710.035	130.251	التزامات خارج بنود الميزانية بالنيابة عن الحكومة العراقية
256.049	220.780	إيرادات فوائد من وزارة المالية
627.327	627.327	مصرف فائدة على إيداعات البنوك الحكومية

30 حسابات مدارة بالنيابة عن وزارة المالية

يحفظ البنك المركزي بسجلات المدفوعات و المقبوضات النقدية الخاصة بصندوق التنمية للعراق الذي تم إنشاؤه في أيار سنة 2003 وتم الاعتراف به بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1483 لعام 2003. تدار الحسابات البنكية لصندوق التنمية للعراق بواسطة البنك المركزي العراقي بالنيابة عن وزارة المالية وتدرج كجزء من السجلات المحاسبية للبنك المركزي. كما في 31 كانون الأول 2006 تم استبعاد حسابات صندوق التنمية للعراق من القوائم المالية للبنك المركزي، وقد نتج عن ذلك فرق بمبلغ 11.823 مليون دينار عراقي لم تتم تسويته كما في 31 كانون الأول 2006 بين أرصدة موجودات صندوق التنمية للعراق والتي تزيد على أرصدة المطلوبات المقابلة لها في سجلات البنك المركزي. تم احتساب مخصص لهذا الفرق في القوائم المالية المرفقة.

خلال عام 2007 قام البنك المركزي العراقي باستثناء حسابات صندوق التنمية للعراق مع المخصص الذي تم إثباته في القوائم المالية لعام 2006 من حساباته والقوائم المالية كما في 31 كانون الأول 2007.

خلال 2008، فروقات بالزيادة لموجودات صندوق التنمية للعراق عن مطلوباته بمبلغ 5.418 مليون دينار عراقي تم حصرها والتخصيص لها في السنوات السابقة.

يحفظ البنك المركزي بحسابات معينة تتعلق بمذكرة التفاهم الموقعة في 20 أيار 1996 بين الأمم المتحدة والحكومة العراقية حول تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 986 لعام 1995. كما في 31 كانون الأول 2005 تم استبعاد أرصدة حسابات مذكرة التفاهم من القوائم المالية للبنك المركزي كما في 31 كانون الأول 2007، وقد نتج عن ذلك فرق لم تتم تسويته بمبلغ 9.810 مليون دينار عراقي بين أرصدة موجودات مذكرة التفاهم وأرصدة المطلوبات المقابلة لها في سجلات البنك المركزي. لم يتم تحديد الأثر المالي لهذا الفرق على القوائم المالية للبنك المركزي العراقي.

31 ارتباطات والتزامات محتملة

الالتزامات الائتمانية

تتضمن الالتزامات الائتمانية اعتمادات وكفالات صادرة للوفاء بالتزامات الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى.

تلتزم الاعتمادات والكفالات والقبولات البنك المركزي بدفع مبالغ بالنيابة عن هذه الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى في حالة تعذر الأداء وفقاً لشروط التعاقد.

يظهر البنك المركزي كضامن لمديونية واعتمادات وكفالات خاصة بالبنك المركزي والوزارات والمؤسسات الحكومية العراقية الأخرى. إن السجلات المحاسبية للبنود خارج الميزانية العمومية غير دقيقة ولا توجد

مستندات كافية لتأييد هذه الحسابات ولتأكيد سلامة وقيمة هذه الأرصدة، إن تأثير هذه الحسابات خارج الميزانية العمومية على القوائم المالية للبنك المركزي كما في 31 كانون الأول 2008 غير مؤكد، ولم تستطع إدارة البنك المركزي احتساب قيمته في هذه المرحلة.

على البنك البنك الالتزامات الائتمانية التالية كما في 31 كانون الأول:

2007	2008	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
36.185	34.905	ارتباطات بالنيابة عن الحكومة العراقية:
651.731	-	قروض مضمونة من قبل البنك المركزي العراقي
22.119	95.346	اعتمادات مستندية
710.035	130.251	خطابات ضمان وقبولات

المطلوبات المحتملة

هنالك دعاوى قضائية في دول مختلفة ضد البنك المركزي لمطالبته بسداد ديون متقدمة على البنك المركزي والوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى بمبلغ **3.355.197** مليون دينار عراقي كما في **31** كانون الأول **2008** (**2007** : **3.719.761** مليون دينار).

قد تتعلق بعض هذه القضايا بديون قد تمت تسويتها من خلال مشروع تسوية الديون الخارجية للعراق. حتى تاريخ إعداد هذه القوائم المالية، لا توجد معلومات كافية تتعلق بالأرصدة التي تمت تسويتها أو سددت أو أعفيت كما في 31 كانون الأول 2008 أو الأرصدة التي سوف تتم تسويتها أو سدادها بعد نهاية السنة.

نظراً لعدم توفر معلومات كافية، فإن النتيجة النهائية لهذه القضايا وتأثيرها على القوائم المالية للبنك المركزي غير مؤكد، ولم يتمكن البنك المركزي من احتساب قيمتها أو اثبات مخصص لها كما في 31 كانون الأول 2008.

تعتمد إدارة البنك المركزي العراقي بأن هذه الالتزامات، إن وجدت، هي التزامات على وزارة المالية وليست على البنك المركزي العراقي. حتى تاريخ إعداد القوائم المالية فإن وزارة المالية لم تقم بتأييد التزامها بتسديد الالتزامات الناتجة عن هذه القضايا.